



قياس العلاقة بين السيولة والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2024)

صالح إبراهيم محمد الشيباني

محمد عبدالقادر أويس تامر

كلية العلوم المالية والإدارية التطبيقية بنت بية

كلية العلوم المالية والإدارية التطبيقية بنت بية

awistamer@gmail.com

Saleh.alshebani@gmail2020.com

تاريخ الاستلام: 2025/8/22 - تاريخ المراجعة: 2025/9/18 - تاريخ القبول: 2025/9/25 - تاريخ للنشر: 2025 /10/2

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين السيولة والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2024)، وفيه سيتم قياس علاقة نوعي السيولة (السيولة المصرفية والسيولة المحلية) مع التضخم، حيث تمثلت فرضية الدراسة في أن هناك علاقة طردية بين السيولة المصرفية (liq2) والسيولة المحلية (liq1) مع معدل التضخم (inf)، ولتحقيق هدف الدراسة جُمعت بيانات المتغيرات، وتم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد في هذه الدراسة بواقع نموذجين. النموذج الأول: خطي متعدد بمتغيرين تفسيريين هما السيولة المحلية (liq1) والسيولة المصرفية (liq2)، وبتقييمه ككل كان ذو دلالة احصائية بتفسيره حوالي (73%) من التغير الكلي في معدل التضخم (inf)، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين السيولة المحلية (liq1) ومعدل التضخم (inf) وهذا يوافق فرضية الدراسة ومنطق النظرية الاقتصادية، أما السيولة المصرفية (liq2) فوجدت على علاقة عكسية سالبة مع معدل التضخم (inf) الذي يخالف النظرية الاقتصادية، ومن عيوب هذا النموذج أن معامل الانحدار الجزئي لمتغير السيولة المصرفية (liq2) لم يكن ذو دلالة احصائية مما توجب استبعاده، إضافة إلى أن الارتباط بين السيولة المحلية (liq1) والسيولة المصرفية (liq2) كان عالياً فتوجب استبعاد السيولة المصرفية (liq2) لأنها أقل ارتباطاً مع معدل التضخم (inf)، أما النموذج الثاني: خطي بسيط بمتغير تفسيري السيولة المحلية (liq1)، وبعد تقييمه ككل كان ذو دلالة احصائية بتفسيره حوالي (69%) من التغير الكلي في معدل التضخم (inf). وبتشخيصه لا يعاني أياً من مشاكل الانحدار، ويبدو أن النموذج الثاني هو الأكثر ملاءمة للاعتماد عليه للدراسة.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، التضخم الجامح، مصفوفة الارتباط، معامل التحديد.

Study Summary

This study aims to measure the relationship and effect of local liquidity (liq1) and liquidity (liq2) with inflation rate (INF). The study hypothesis is that there is a positive relationship between liquidity (liq2) and local liquidity (liq1). To achieve the objective of the study, the variables data for the period (2000-2024) were collected, and the multiple linear regression models were used in this study by two models. The first model was linear with two explanatory variables: local liquidity (liq1)

and liquidity (liq2), and its verification as a whole was statistically significant (73%) of the total change in inflation. (liq1) and the inflation rate (inf). This is in line with the hypothesis of the study and the logic of economic theory. The liquidity of the banking (liq2) found a negative inverse relationship with the inflation rate (inf), The disadvantages of this model are that the partial regression coefficient of the bank liquidity variable (liq2) was not statistically significant and should be excluded. In addition, the local liquidity (liq1) and liquid liquidity (liq2) are highly correlated, liquidity should be excluded (liq2) because it is less correlated with the inflation rate (inf). The second model is a simple line with the local liquidity explanatory variable (liq1). After its evaluation as a whole it was statistically significant to interpret about (69%) of the total change in the inflation rate (inf.) And its diagnosis does not suffer any regression problems, And it seems that the second model is the most appropriate to be relied upon to study.

مقدمة

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2024) تقلبات هيكلية حادة في الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية، بسبب عدة عوامل داخلية كانت أم خارجية، ومن بينها الاضطرابات السياسية والأمنية، وتقلبات انتاج وأسعار النفط، والتحويلات في أنظمة سعر الصرف والقيود المصرفية، الأمر الذي انعكس على مسارات السيولة والتضخم. ولا يخفى على الكثير من الاقتصاديين دور المصرف المركزي الفعال في الحد أو التقليل من التضخم الذي يصيب اقتصاد الدول، وذلك باستخدام ادوات السياسة النقدية التي لديه سواء المباشرة أو غير المباشرة، وتعتبر السيولة من الادوات المهمة التي يستخدمها المصرف المركزي بضبط معدلاتها لدى المصارف التجارية لإحلال التوازن بين التدفق النقدي واحتياجات التداول، وذلك لتجنيب الاقتصاد الضغوط التضخمية، وأيضاً المحافظة على استقرار العملة المحلية.

مشكلة الدراسة

يهدف المصرف المركزي باعتباره يمثل السلطة النقدية في الدولة إلى ضبط مستويات السيولة في الاقتصاد، وذلك من خلال ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة من أجل مواجهة الحالات التضخمية التي قد تحدث، حيث يتدخل لضبط مناسيب السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية، سواء كانت سيولة أولية أم سيولة ثانوية، والسيولة التي لدى الجمهور، وباعتبار هذه السيولة اقتطاع من النقد المتداول، الأمر الذي جعلنا نقوم بدراسة هذه السيولة ومدى تأثيرها على التضخم.

ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما هي طبيعة العلاقة بين السيولة والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2024).

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على مفهوم السيولة المحلية والسيولة المصرفية.
 - 2- قياس علاقة كلاً من السيولة المحلية والسيولة المصرفية مع التضخم.
 - 3- قياس أثر السيولة النقدية على التضخم في ليبيا في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة.
- أهمية الدراسة

اثراء الأدبيات العربية المتعلقة بديناميات التضخم في الاقتصادات الريعية مع ابراز دور السيولة وأنواعها وعلاقتها بمستويات التضخم.

فرضية الدراسة

- 1- توجد علاقة ذو دلالة احصائية موجبة بين السيولة المصرفية والتضخم.
- 2- توجد علاقة ذو دلالة احصائية موجبة بين السيولة المحلية والتضخم.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمثل في السيولة المحلية (liq1) والمصرفية (liq2) وعلاقتها بالتضخم (inf).
الحدود الزمنية: خلال الفترة (2000-2024).

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الدراسات السابقة

- دراسة ليلي بديوي مطوق، 2001، بعنوان التقلبات في مستويات السيولة وأثرها في التضخم، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين السيولة (المصرفية، المحلية) والتضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2001-2013)، وأظهرت النتائج أن السيولة المحلية والسيولة المصرفية ارتبطت بعلاقة عكسية مع التضخم خلاف منطق النظرية الاقتصادية (بديوي، 2001).

- دراسة خميس عبيد، 2016، بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2014)، حيث هدفت إلى قياس العلاقة بين التضخم ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق (M1)، والمعنى الواسع (M2)، وتناول في فرضيته أن هناك علاقة طويلة الأجل بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع وبين معدل التضخم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية قصيرة الأجل بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق (M1) والمعنى الواسع (M2) وبين معدل التضخم (خميس، 2016).

- دراسة علاء حامد النائلي، 2017، بعنوان السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، من أهدافها معرفة مدى استجابة متغيرات الاستقرار الاقتصادي والذي من بينها (التضخم) للتغيرات التي تحدث في السيولة العامة ومكوناتها، وقد اظهرت نتائج التقدير ان السيولة العامة (LIQ) تأثرت بشكل طردي مع معدل التضخم (CPI)، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أما عرض النمود (M2) فكان تأثيره عكسياً مع معدل التضخم وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية (النائلي، 2017).

المبحث الأول: السيولة مفهومها وأنواعها:

تكمن أهمية السيولة في الدور الذي تؤديه في التأثير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنقود باعتبارها تمثل أعلى درجات السيولة، فبالرغم من تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع السيولة إلا أن جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات الناتجة عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة (الدليمي، 2017، 12).

أولاً: مفهوم السيولة

تعتبر السيولة اصطلاحاً يرمز إلى سرعة تسويق أو تسييل الأصل، واستبداله بما يحتاجه الأفراد من سلع فورية لإشباع رغبة ملحة معينة، أمّا درجة السيولة بالنسبة للأصول الأخرى غير النقود ترمز إلى قدرتها على التحويل أو الاستبدال بالنقود بأسرع وقت ممكن ودون تحمل خسارة، فكلما ارتفعت الخسارة الناجمة عن استبدال الأصل بالنقود، وزاد المجهود والوقت اللازم لإتمام مثل هذه الصفقة، كلما قلت سيولة الأصل (الحاسيه، 1995، 9).

وينقسم مفهوم السيولة إلى قسمين:

1- السيولة المحلية:

يقصد بها عرض النقود (M2)، ويرمز لها هذا المفهوم انطلاقاً من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وكمتودع للقيمة (بديوي، 2015، 66).

مكونات السيولة المحلية:

أ- المفهوم الضيق للعرض النقدي (M1):

وتشمل ودائع تحت الطلب والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور).

$$M1 = \text{ودائع تحت الطلب} + \text{عملة لدى الجمهور}$$

ب- المفهوم الواسع للعرض النقدي (M2):

وتشمل M1 (ودائع تحت الطلب والعملة المتداولة خارج المصرف)، إضافة إلى أشباه النقود وتشمل (الودائع الزمنية [لأجل]، والودائع الادخارية).

$$M2 = M1 + \text{الودائع الزمنية} + \text{ودائع الادخار}$$

2- السيولة المصرفية: يقصد بها قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته الجارية، والاستجابة السريعة لطلبات الائتمان أو منح قروض جديدة، وهذا يتطلب توفير نقد سائل لدى المصرف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (سعيد، 2013، 109) وتتضمن السيولة في المصرف ما تملكه من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (أذونات لخزينة، شهادات الإيداع والأوراق التجارية).

مكونات السيولة المصرفية

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية فهي من الأهداف الأساسية لها وذلك لاحتياجها المستمر منها من أجل الوفاء بالالتزامات المالية.

ويمكن تقسيم السيولة في المصارف التجارية حسب درجة السيولة إلى قسمين:

1- الارصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية):

وهي تلك الأصول النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها أي عائد، ولم تشترك في الاستثمارات المصرفية، أي أنها موجودات أو أصول تامة السيولة (على شكل نقد)، وهي أكثر الموجودات سيولة في المصارف التجارية (ابو حمد، 185، 2002).

وتتكون هذه الاحتياطيات الأولية من الآتي:-

أ- النقد بالعملة المحلية والاجنبية في المصرف (في الصندوق):

يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والاجنبية والتي يحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة الالتزامات اليومية، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا الرصيد لا يدر أي عوائد، وقد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، أو إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة (الشامع، 2002، 372).

ب- الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أموالها في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، حيث أن المصرف المركزي لا يدفع أي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني التي تودعه المصارف التجارية لديه، ولكن إذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة والتي نصت عليه القوانين، فإن المصرف المركزي يدفع فائدة على النسبة الزائدة لديه (العصار، آخرون، 64، 1991).

ت- الارصدة النقدية لدى المصارف المحلية:

هي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف التجارية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

ث- الصكوك تحت التحصيل:

وتتمثل في الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها إلى الآن.

2- الاحتياطيات الثانوية:

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، ويمتلك هذا النوع فوائد متعددة، منها تدعيم الاحتياطيات الأولية، وتحقيق بعض الأرباح للمصرف، وتوفير السيولة الموسمية، إضافة إلى أن جزء من هذه الاحتياطيات يدخل ضمن اطار الاحتياطيات القانونية (الحسيني، والدوري، 96، 2000).

المبحث الثاني: التضخم مفهومه وأنواعه

لقد أصبحت ظاهرة التضخم أمراً شائعاً في مختلف اقتصاديات دول العالم سواء النامية أو المتقدمة. وبرزت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث عانت منها اقتصاديات الدول الرأسمالية، عندما حصلت زيادات في عرض النقود نتيجة للإنفاق الحكومي في ألمانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات المنتجة، مما أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود (عقيل، 173، 1994)

أولاً: مفهوم التضخم

لقد تناولت الأدبيات الاقتصادية ظاهرة التضخم، وبرزت له عدة تعريفات منها: **التضخم** "هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للعملة في الاقتصاد" (عبد الحميد، 320، 2007):
 ويعرف أيضاً " بأنه الزيادة الحاصلة في الاسعار بسبب زيادة الاصدار النقدي أو الائتمان المصرفي" (عقيل، 174، 1994).
 ويعرف بشكل عام " بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل" (داود، 161، 2013).

ثانياً: أنواع التضخم:

لقد ميز الاقتصاديون عدة أنواع من التضخم، واتفقوا على أن كل هذه الأنواع تؤدي إلى اضعاف القوة الشرائية للنقود، ومن بين هذه الأنواع:

- 1- **التضخم الجامح (العنيف):** وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جداً حتى تصل إلى الآلاف المرات وفي فترة وجيزة نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماماً مما يدعوهم إلى التخلص منها (داود، 163، 2013).
- 2- **التضخم الزاحف (المعتدل):** وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، ويعد من أخف أنواع التضخم، حيث قد تصل الزيادة في حدود 3% سنوياً (عباس، 17، 2008).
- 3- **التضخم المكبوت (المقيد):** وهو عبارة عن حالة لا تستطيع الاسعار فيها أن ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود القيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة على الاسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري، نظام البطاقات، نظام التراخيص لبعض المواد الأولية (داود، 164، 2013).
- 4- **التضخم الحقيقي:** هو التضخم الذي يتحقق عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الانتاج الكلي، مما يعكس ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار (خضر، 51، 2013)
- 5- **التضخم الظاهر (المكشوف):** وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الاسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق وذلك استجابة لفائض الطلب (داود، 163، 2013).

ثالثاً: أسباب التضخم

إن ظاهرة التضخم لديها سببين أو نظريتين هما: (عبد الحميد، 2007، 325)

1- **التضخم من جانب الطلب:** يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الانفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وأكبر مصدر لمثل هذه الزيادة في الطلب هو عجز الموازنة العامة للدولة، والذي يحدث عندما يزداد الانفاق الحكومي عن الإيرادات، والفرق بينهما يكون العجز، وإن هذه الزيادة في الانفاق يتم تغطيتها عن طريق زيادة الإصدار النقدي من قبل المصرف المركزي، أو منح الائتمان والقروض عن طريق المصارف التجارية إلى المستثمرين أو المستوردين أو المستهلكين. ومن بين علاجات هذا النوع من التضخم، أن يكون التمويل بعجز عن طريق بيع السندات وأوزن الخزنة الحكومية للأفراد وقطاع الأعمال، وأيضاً عن طريق زيادة الإيرادات الناتجة من فرض الضرائب سواءً من تحسين التحصيل والجباية أو فرض ضرائب جديدة، وأيضاً عن طريق تخفيض الانفاق العام إلى الحد الذي يتلاءم مع حجم إيرادات الدولة.

2- **التضخم من جانب التكلفة:** يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة أسعار ومدخلات عوامل الإنتاج كأجور العمال أو أسعار المواد الأولية، مما يدفع بأسعار المنتجات إلى الارتفاع، ويحدث هذا النوع من التضخم في الدول التي توجد بها نقابات عمال قوية تضغط باستمرار لزيادة أجور العمال. وللتحكم في هذا النوع من التضخم، يكون ن طريق زيادة الإنتاج والتأكد من ارتفاع الانتاجية بنسبة أكبر من ارتفاع الاجور.

المبحث الرابع: التحليل القياسي لأثر السيولة على التضخم

أولاً: تحليل السيولة المحلية والسيولة المصرفية والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2024)

1- السيولة المحلية في ليبيا للفترة (2000-2024):

شهدت السيولة المحلية ارتفاعاً خلال الفترة (2000-2024)، كما هو مبين في الجدول (1) والشكل (1)، وتذبذباً في معدلات النمو كما هو موضح في الشكل (1)، حيث كانت تشكل السيولة المحلية (9.3) مليار دينار عام 2000، ثم اتخذت مساراً تصاعدياً طويلاً لتصبح في نهاية الفترة عام 2024 (158.1) مليار دينار، وبنمو سنوي بلغ في المتوسط (13.7%)، وبمقدار تغير سنوي بلغ في المتوسط (6.6) مليار دينار خلال الفترة، ففي (2000-2006) شهدت ارتفاعاً وتوسع نقدي في مستويات السيولة، مما يعكس انتعاش الإيرادات العامة وتحسن الإنفاق العام، وفي الفترة (2007-2008) سجلت أعلى معدل نمو سنوي للسيولة المحلية، والذي بلغ (37%)، و (47%) على التوالي، مما عكس ذلك التوسع المالي والنقدي الذي اتبعته الدولة في تلك الفترة بزيادة الانفاق العام والطلب الكلي، وخلال الفترة (2011-2017)، شهدت السيولة المحلية أيضاً زيادة في الارتفاع، وهي الفترة التي تعبر عن حالة عدم الاستقرار السياسي بعد الصدمة السياسية والأمنية في 2011، مما نتج عنها قرارات تمويلية توسعية، وأحياناً اضطراهم اللجوء إلى التمويل بالعجز، وذلك للحفاظ على النشاط الاقتصادي والانفاق الجاري، وأظهرت الفترة (2018-2019)، انخفاض طفيف في معدلات نمو السيولة المحلية كمحاولة للتصحيح والتقليل من موجات توسع السيولة المحلية، حيث حقق عام 2021 أكبر معدل انكماش سنوي للسيولة المحلية خلال الفترة بمعدل (19.9-%)، وكان هذا مصاحباً لإصلاحات السياسة النقدية بتوحيد وتعديل سعر الصرف

في تلك الفترة، الأمر الذي انعكس على أنماط التسعير وتفضيلات وسلوك المتعاملين في المحافظة على النقود، وفي الفترة (2022-2024)، استعادت السيولة المحلية نموها لترتفع وتصل إلى أعلى مستوياتها عام 2024، وهو الوضع الذي يعكس حالة عدم اليقين وارتفاع المخاطر المؤسسية والتي تقود إلى ارتفاع حيازة الاموال والنقود خارج الجهاز المصرفي.

جدول (1)

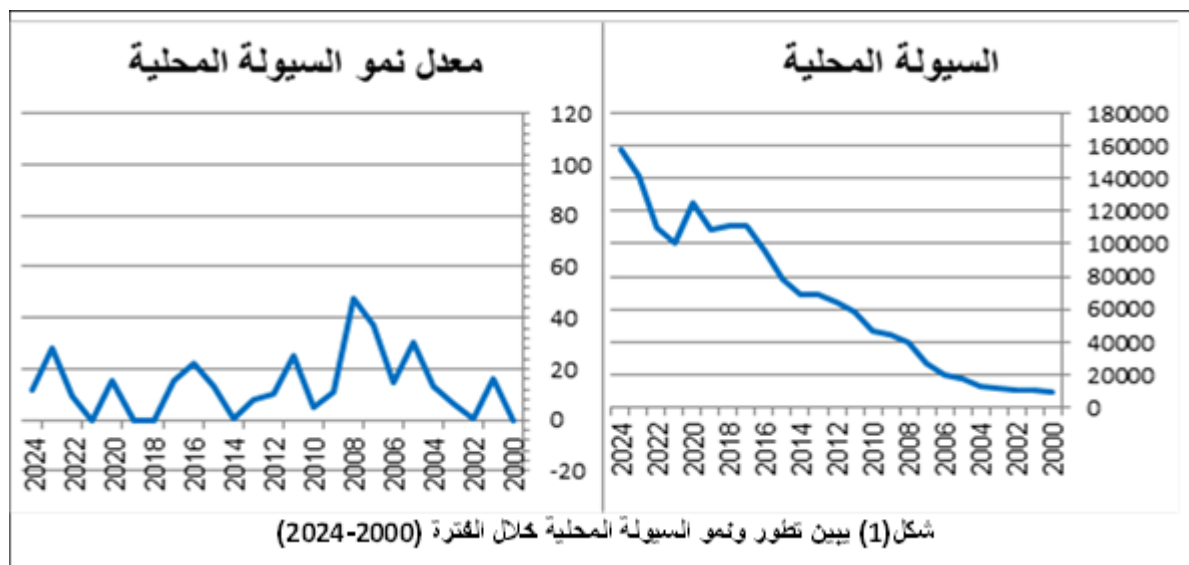
تطور السيولة المحلية M2 في ليبيا (2000-2024) مليون دينار

(5) معدل النمو السنوي %	(4) مقدار التغير	(3) السيولة المحلية $3=(2)+(1)$ ((2) شبه النقود		(1) النقود		السنة
			ودائع ادخارية	ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	عملة لدى الجمهور	
0	0	9294.1	425	1590.2	4579.7	2699.2	2000
16.3	1514.9	10809	521.7	2016.9	5711.2	2559.2	2001
0.6	59.6	10868.6	576.2	1586.6	6091.9	2613.9	2002
6.3	689.5	11558.1	640.3	1888.6	6265.7	2763.5	2003
13.6	1577.4	13135.5	715.1	1883.8	7923.9	2612.7	2004
30.2	3960.8	17096.3	700	2368.2	10719.4	3308.7	2005
15.0	2559.6	19655.9	650.9	2662	12410.1	3932.9	2006
37.3	7326.2	26982.1	663.1	3481.5	18256.3	4581.2	2007
47.3	12762.4	39744.5	689.2	4640.7	28806.3	5608.3	2008
11.1	4416.8	44161.3	715	5276.9	31206.5	6962.9	2009
5.0	2189.4	46350.7	743.1	4286.4	33712.2	7609	2010
25.0	11590.2	57940.9	683.9	3819.9	38597	14840.1	2011
10.0	5790.6	63731.5	705.3	3812.5	45822.6	13391.1	2012

8.3	5274.4	69005.9	662.9	4043.6	50879.5	13419.9	2013
0.6	398.8	69404.7	599.8	2072.2	49557.8	17174.9	2014
13.3	9201.6	78606.3	574.5	1248.8	53775.7	23007.3	2015
22.5	17714.6	96320.9	570.2	1141.7	67505.8	27103.2	2016
15.6	15017.8	111338.7	591.7	1657.9	78223.9	30865.2	2017
-0.6	-618.2	110720.5	503.5	1305.3	74179.1	34732.6	2018
-1.8	-1979.1	108741.4	452.3	2720.4	68876.9	36691.8	2019
15.5	16801.6	125543	437.6	2155.1	83218.3	39732	2020
-19.9	-24924.7	100618.3	315.1	2967.8	65535.6	31799.8	2021
9.7	-9720.6	110338.9	310.4	2789.3	75885.8	31353.4	2022
28.2	31061.2	141400.1	282.6	3122.8	94840.7	43154	2023
11.8	16707.7	158107.8	275.5	1982.3	106966.6	48883.4	2024

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي . اعداد متفرقة

- (4) (5) تم احتسابه من قبل الباحث



2- السيولة المصرفية في ليبيا للفترة (2000-2024): شهدت السيولة المصرفية أيضاً ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة (2000-2024)، كما هو مبين في الجدول (2) والشكل (2)، حيث بلغت السيولة المصرفية ما قيمته

(2.4) مليار دينار عام 2000، وارتفعت لتصل نهاية الفترة (116.5) مليار دينار عام 2024، وبمعدل نمو سنوي قدر في المتوسط (19.6%) خلال الفترة، وبمقدار تغير بلغ في المتوسط (4.8) مليار دينار خلال نفس الفترة، حيث حققت السيولة المصرفية أعلى معدلات نمو لها عام 2004 بمعدل (95.8%)، وهذا راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية لدى مصرف ليبيا المركزي، وتوسع في ميزانيات المصارف التجارية، نتيجة إلى الزيادة الكبيرة في معدلات الإنفاق العام خلال هذه الفترة، وأيضاً نتيجة لسداد الخزنة العامة لمديونيتها اتجاه المصارف التجارية العامة والمتمثلة في شكل سندات وأذونات خزنة عامة، وخلال الفترة (2005-2008)، شهدت قفزات لافتة في السيولة المصرفية وبشكل موازي كما حدث في السيولة المحلية، أمّا في الفترة (2014-2015)، فشهدت إنكماش ملحوظ، وأدنى معدلات نمو للسيولة المصرفية، حيث بلغت (11.1- %)، و(18.6- %) على التوالي، وكان ذلك بسبب مخاطر نظامية واضطرابات تشغيلية في الجهاز المصرفي وارتفاع درجة عدم اليقين، مما أثر على نمو الودائع والائتمان وقيد السيولة المتاحة، لمواجهة الطلب المتزايد عليها، أما الفترة (2022-2024)، فشهدت تعافي وصعوداً في معدلات السيولة المصرفية في نهاية الفترة 2024، والتي تبين استعادة الجهاز المصرفي جزءاً من قدرته على اجتذاب السيولة. إن هذا الارتفاع في السيولة المصرفية المبرر الوحيد له هو قلة الفرص الاستثمارية المتاحة للمصارف التجارية، لعدم توفر المناخ المناسب لمنح الائتمان، وارتفاع درجة المخاطرة وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على القروض، فاقترنت أعمالها على توظيف السيولة في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المضمون رغم انخفاض سعر الفائدة عليها.

جدول(2)

تطور السيولة المصرفية في ليبيا(2000-2024) مليون دينار

(7) معدل النمو السنوي	(6) مقدار التغير	(5) السيولة * المصرفية	(4) نقد أجنبي	(3) الودائع الزمنية		(2) وديع تحت الطلب		(1) نقدية بالصندوق	السنة
				لدى مصارف أخرى	لدى المصرف المركزي	لدى مصارف أخرى	لدى المصرف المركزي		
0	0	2435.4	20.4	44.8	1124.3	13	1117.4	115.5	2000
3.1	75.7	2511.1	121.4	34	732.8	9.9	1500	113	2001
3.6	90.0	2601.1	27.5	100	1132.8	14.9	1204.9	121	2002
25.5	664.0	3265.1	21.7	30	1881.3	21.3	1207.8	103	2003
95.8	3127.8	6392.9	22.1	80.5	4368.8	45,7	1710.6	165.2	2004

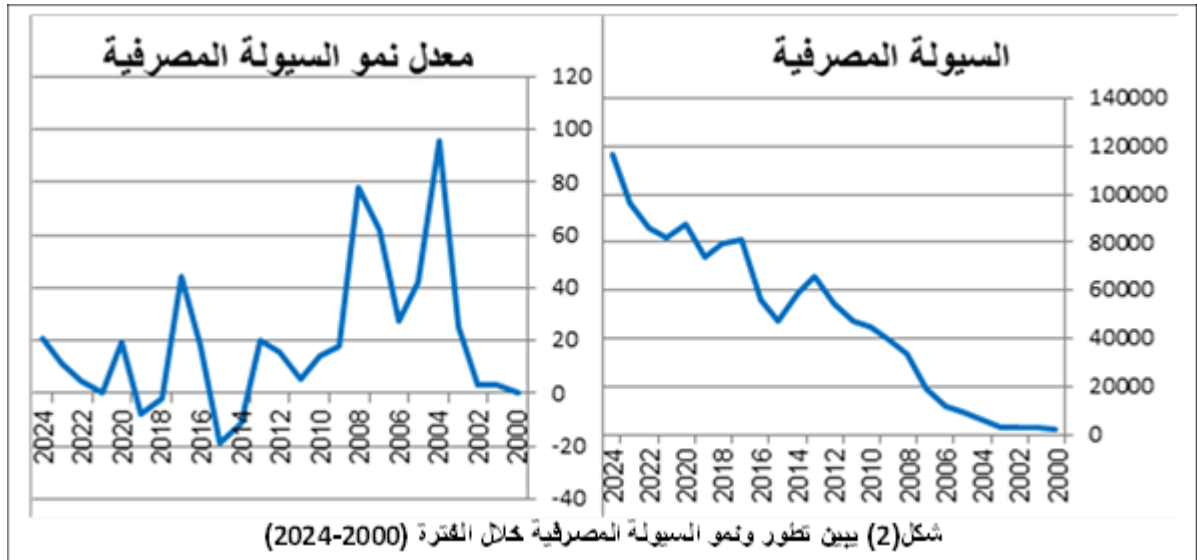
قياس العلاقة بين السيولة والتضخم في ليبيا - تامر والشيباني

42.1	2690.6	9083.5	21.8	0.0	6400.1	35.1	2474.8	151.7	2005
27.7	2518.6	11602.1	48.8	34	7735.7	144.3	3448.7	190.6	2006
61.8	7175.3	18777.4	36.5	24	13177.7	203.1	4970.7	365.4	2007
77.8	14616.3	33393.7	38.4	394.4	19538.6	116.4	12931.5	374.4	2008
18.1	6060.6	39454.3	82.7	100	25619.3	191.8	12948.5	512	2009
14.0	5533.0	44987.3	35.5	0.0	30686	167.2	13251.5	847.1	2010
5.6	2525.9	47513.2	248.5	90	27339.7	241.7	18728.7	864.6	2011
15.4	7303.0	54816.2	112.7	0.0	35737.8	329	17203.4	1433.3	2012
20.0	10945.6	65761.8	89.7	30	44307.3	347.6	19364.6	1622.6	2013
-11.1	-7318.4	58443.4	22.9	0.0	37074.6	408.2	19317.8	1619.9	2014
-18.6	-10850.1	47593.3	9.2	0.0	24259.7	1717.6	20863.2	743.6	2015
18.0	8570.2	56163.5	11.7	0.0	23187.1	1742.4	30627.6	594.7	2016
44.4	24947.9	81111.4	9.4	0.0	26415.7	1012.5	53136	537.8	2017
-1.7	-1397	79714.4	8.4	0.0	24716.9	1030	52385.4	1573.6	2018
-7.7	-6121.1	73593.3	12.3	0.0	15846.8	1750	53629.1	2355.1	2019
19.3	14179.2	87772.5	17.9	17.4	17118.2	1245	68245	1128.9	2020
-6.3	-5509.2	82263.3	96.4	0.0	14169.6	766.6	64455.6	2775.1	2021
4.9	4007.7	86271	226.1	0.0	3492.6	619.2	79920	2013.2	2022
11.5	9929.9	96200.9	307.2	0.0	3200	540.5	90237.2	1916	2023
21.1	20284.5	116485.4	330.5	0.0	5000	622.6	109110.8	1421.6	2024

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي . اعداد متفرقة

- (6) (7) تم احتسابه من قبل الباحث

$$*السيولة المصرفية = (1)+(2)+(3)+(4)$$



3- تطور التضخم في ليبيا للفترة (2024-2000):

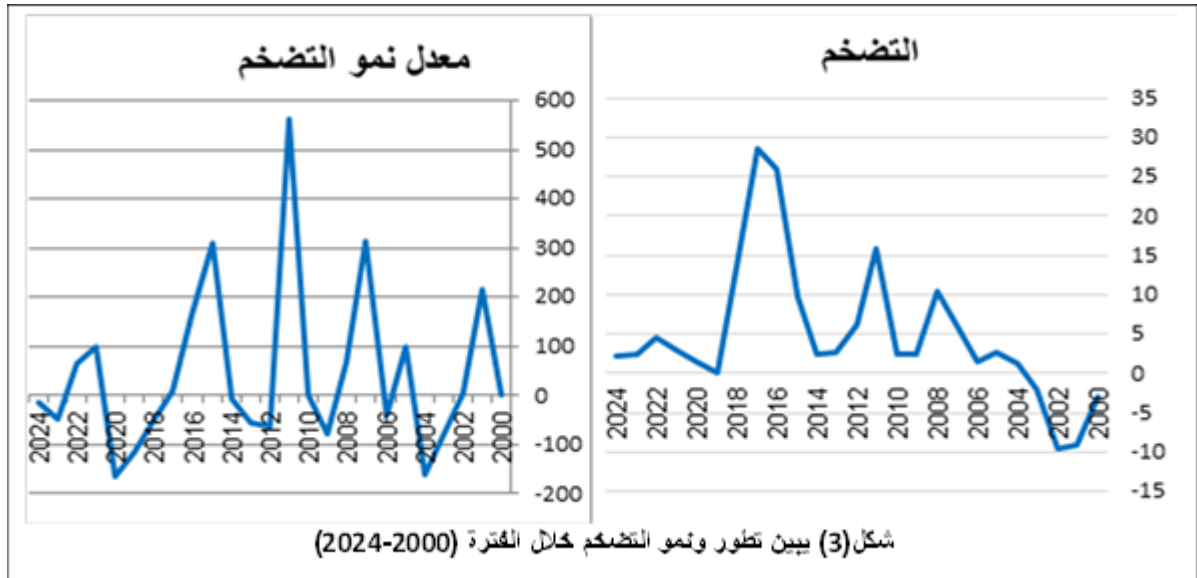
يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من المؤشرات الهامة التي تستخدم لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة لقياس معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، ونلاحظ من الجدول (3)، والشكل (3) أن معدلات التضخم شهدت تذبذباً خلال فترة الدراسة (2024-2000)، حيث كانت أدنى قيمة تضخم عام 2002 بمعدل (9.5%)، وهي تعني أن هناك انكماشاً سعرياً قوياً في هذه السنة، أما أعلى قيمة للتضخم فكانت في عام 2017 حوالي (28.5%)، وهي تعبر عن موجة غلاء شديدة في هذه السنة، ففي الفترة (2000-2003) شهد التضخم مستويات سالبة، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد يتأرجح بين الضغوط الانكماشية وعوامل كبح الأسعار، وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية والمشروبات والملابس في تلك الفترة، أما في الفترة (2004-2007)، شهدت ارتفاعاً تدريجياً، وبعدها قفزة في (2007-2008)، اتساقاً مع موجة الطلب المحلي والإنفاق العام، وأيضاً مع ارتفاع الأسعار العالمية في السلع الأساسية مما أسهمت في إحداث ضغوط تضخمية مستوردة، أما في عام 2011 فشهد التضخم ارتفاعاً بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية في تلك الفترة، وفي (2012-2014)، تباطأت بشكل تدريجي واتجهت معدلات التضخم إلى مستويات أدنى مع بقاء البيئة الاقتصادية مضطربة، وبعدها في الفترة (2015-2017) تسارعت معدلات التضخم بشكل أقوى لتصل إلى أعلى معدلاتها في 2017 (28.5%)، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاستيراد، وتشوهات السوق، والانخفاض الشديد في قيمة الدينار الليبي والمضاربة في السوق الموازي، وارتفاع أسعار الصرف، والتأثيرات النقدية والمالية المتراكمة، وفي الفترة (2018-2020)، شهد التضخم تباطؤاً حاداً، وسجل في عام 2020 أكبر تراجع نسبي في معدلات النمو، وذلك بسبب تباطؤ الطلب من جراء جائحة كوفيد عالمياً، وبعدها عادت معدلات التضخم في الارتفاع بشكل موجب، مع توحيد سعر الصرف عام 2021، إلا أن معدلات التضخم عادت إلى التباطؤ في الفترة (2023-2024) حيث شهدت هبوطاً نسبياً مع بقاء التضخم موجباً، أي استمرار اغلاء ولكن بوتيرة أخف.

جدول (3)

تطور التضخم في ليبيا (2000-2024)

السنة	معدل التضخم	معدل النمو السنوي
2000	-2.9	0
2001	-9.2	217.2
2002	-9.5	3.3
2003	-2.1	-77.9
2004	1.3	-161.9
2005	2.6	100.0
2006	1.5	-42.3
2007	6.2	313.3
2008	10.4	67.7
2009	2.4	-76.9
2010	2.4	0.0
2011	15.9	562.5
2012	6.1	-61.6
2013	2.6	-57.4
2014	2.4	-7.7
2015	9.8	308.3
2016	25.9	164.3
2017	28.5	10.0

-52.3	13.6	2018
-116.2	-2.2	2019
-163.6	1.4	2020
100.0	2.8	2021
64.3	4.6	2022
-47.8	2.4	2023
-12.5	2.1	2024



ثانياً: بناء النموذج القياسي وتحليل النتائج

انتهجت الدراسة استخدام أساليب الانحدار الخطي المتعدد لغرض معرفة أثر المتغيرات التفسيرية ومدى أهميتها على المتغير التابع، وهذا لا يتأتى إلا بصياغة نماذج في إطار نظري من البيانات المشاهدة، وسيتم تقدير معالمها ثم تشخيصها وتقييم مدى فعاليتها، وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم اتباع مجموعة من الاجراءات على البيانات وهي كالتالي:-

النموذج الأول: انحدار خطي متعدد بمتغيرين تفسيريين

بناء وصياغة النموذج:

1- المتغير التابع التضخم: وهو يمثل المتغير الذي يتلقى التأثير من المتغيرات المستقلة وسوف نرمز له في هذه الدراسة بالرمز (inf).

2- المتغير المستقل السيولة المحلية: وهي تمثل عرض النقود بالشكل الواسع، وترتبط بعلاقة طردية مع التضخم، لأن زيادة السيولة المحلية ستدفع مستويات الاسعار نحو الارتفاع وسوف نرمز لها بالرمز (liq1).

3- المتغير المستقل السيولة المصرفية: وهي ترتبط بعلاقة طردية مع التضخم، إذ أن زيادة السيولة لدى المصارف تعد عامل مؤثر على التضخم وسوف نرمز لها بالرمز (liq2).

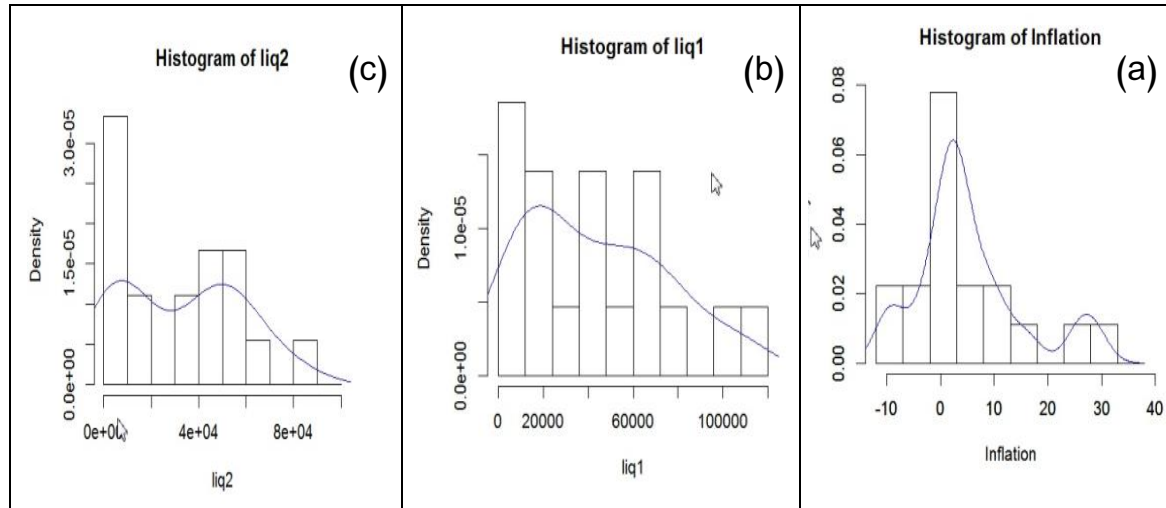
4- B0 تمثل الحد الثابت، B1، B2 تمثلان معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية

5- U الخطأ العشوائي

وسيكون النموذج القياسي وفق المعادلة التالية: $(inf)=B0+B1(liq1)+B2(liq2)+U$

تشخيص واختبار النموذج:

باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، والبرنامج R، تم إجراء الاختبارات التالية بخصوص المتغيرات:



شكل (4) يبين المدرج التكراري والمنحنى التكراري لمتغيرات الدراسة

1- اختبار الاعتدالية: **Normally test** وذلك فيما إذا كانت البيانات لا تتوزع طبيعياً عوضاً عن مجرد افتراض أنها تتوزع باعتدال. فبالنظر إلى الشكل (4a)، (4b)، (4c)، المتعلق بعرض المدرج التكراري والمنحنى التكراري لكل متغير على حده، يتبين لنا أن متغير معدل التضخم (inf) يقترب جداً من التوزيع الطبيعي، أما متغيرات السيولة المحلية (liq1)، والسيولة المصرفية (liq2)، فقد ابتعدت عن الاعتدالية نوعاً ما في توزيعها.

وأيضاً دعماً لذلك تم استخدام اختبار "شابيرو- ويلك" (Shapiro-wilk) للاعتدالية، وذلك لاختبار:

فرض العدم H_0 : البيانات تتوزع طبيعياً مقابل الفرض البديل:

البيانات لا تتوزع طبيعياً: H_1

الفرض البديل

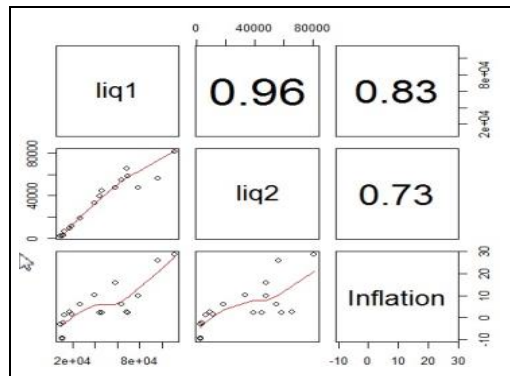
وتمّ التوصل إلى الجدول التالي الذي يبين احصاءات الاختبار (W) ومستوى الأهمية:

جدول (4) بيانات اختبار "شابيرو-ويلك"

Varrible	W	P.value	
Inflation	0.89704	0.05104	> 0.05
Liquidity 1	0.90547	0.07163	> 0.05
Liquidity 2	0.90002	0.05751	> 0.05

ومن خلال بيانات الجدول (4) يتبين لنا أنه لا يوجد دليل لرفض الفرض الصفري ومنه يمكن افتراض أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار خطية العلاقة **Linearity test** وذلك فيما بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية كل على حده، ويبين لنا شكل (5) مصفوفة تشمل كل متغيرات الدراسة وبكل محاورها الممكنة، حيث يحوي قطرها الرئيسي أسماء المتغيرات، ونصفها السفلي يبين بكل مربع شكل انتشار متغيرين، والنصف العلوي يبين قيم الارتباطات مقابل قوة الارتباط الذي يمثله، ونجد أن المتغيرات ($liq1$)، ($liq2$) ذات دلالة إحصائية بارتباطها العالي بالمتغير التابع (inf)، الأمر الذي يبين لنا خطية هذه العلاقة.



شكل (5) يبين مصفوفة تشمل ارتباط المتغيرات

كأزواج

تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

جدول (5) يبين مقدرات معاملات الانحدار بطريقة (OLS)

Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t)
----------	------------	---------	----------

(Intercept)	-6.8026046	2.2923994	-2.967	0.00959
liq1	0.0004872	0.0001422	3.426	0.00375
liq2	-0.0002919	0.0001765	-1.654	0.11894

جدول (6) معاملات التحديد وقيمة (D.W)

Model	R	R Square	Adjusted Square	R	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
						R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.857 ^a	.735	.699		5.55358	.735	20.775	2	15	.000	1.098

a. Predictors: (Constant), (Liq2) السيولة المصرفية, (Liq1) السيولة المحلية

ومن نتائج جدول (5) و جدول (6)، يمكن كتابة الصيغة المقدرة للنموذج كالتالي:

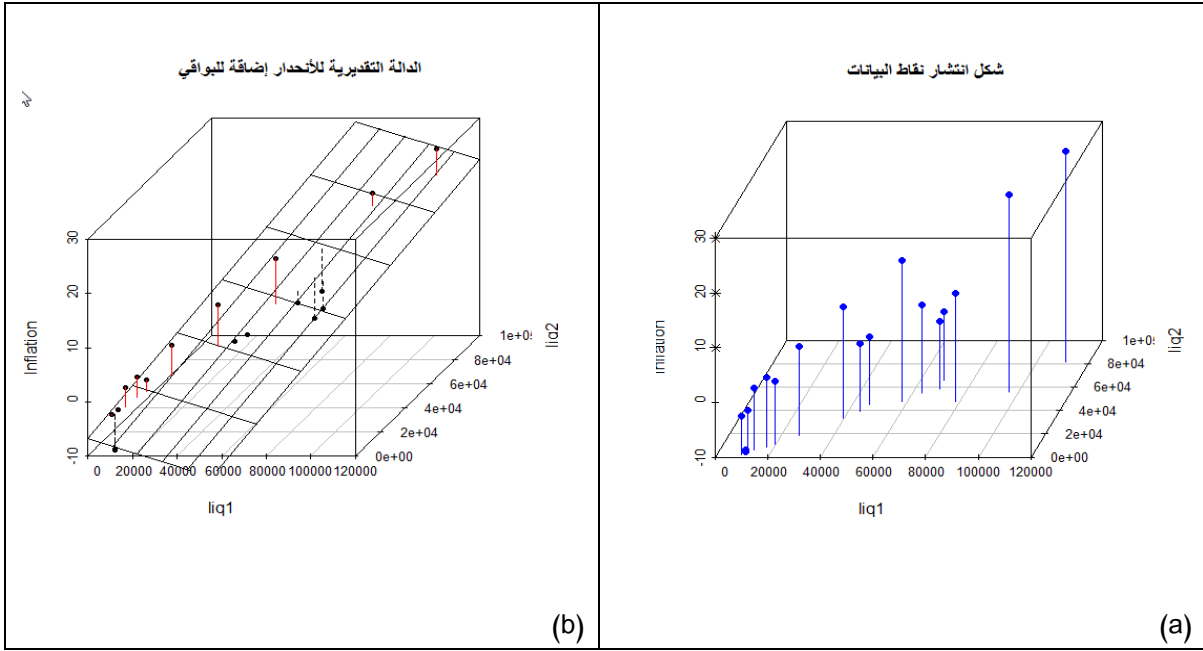
$$\text{Inf} = -6.80260 + 0.00049 (\text{Liq1}) - 0.00029 (\text{Liq2})$$

$$t \quad (-2.967) \quad (3.426) \quad (-1.654)$$

$$R^2 = 0.734 \quad R = 0.857 \quad F = 20.77 \quad D.W = 1.098 \quad \text{Sig} = 0.000$$

التمثيل الرياضي للنموذج:

النموذج المقدر بالمعادلة رياضياً يمثل سطح في فضاء رياضي ثلاثي الأبعاد بثلاثة محاور، معدل التضخم (Inf) يمثل المحور الرأسي، وكل من السيولة المحلية (Liq1)، والسيولة المصرفية (Liq2) يمثلان المحور الأفقي كما يلي:



يبين
لنا

شكل (6) يبين شكل انتشار نقاط البيانات والدالة التقديرية للانحدار

الشكل (6a) شكل انتشار نقاط البيانات في فضاء ثلاثي الأبعاد وكل نقطة يمكن تصورها على أنها كرة على رأس قمة سارية علم ارتفاعها يقابل معدل التضخم (**Inf**) وقاعدتها تتموضع بفضاء ثنائي الأبعاد يحددها كل من السيولة المحلية (**Liq1**) والسيولة المصرفية (**Liq2**).

كذلك يبين الشكل (6b) أن المستوى الانحداري يوفق بين جميع نقاط البيانات بحيث يجعل البواقي أقل ما يمكن، وواقعياً بعض النقاط ستكون أعلى منه والبعض الآخر أسفله، ومنه يمكن النظر للبواقي على إنها انحرافات عن المسطح الانحداري، بحيث أن مستوى الانحدار من الأمام إلى الخلف يمثل ميل انحدار السيولة المصرفية (**Liq2**) بمعادلة الانحدار، ومستوى الانحدار من اليسار إلى اليمين يمثل ميل انحدار السيولة المحلية (**Liq1**) بمعادلة الانحدار.

اختبار معنوية النموذج:

1- التقييم الاحصائي: وفقاً لقيم معامل التحديد R^2 فإن حوالي (73%) من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم (**Inf**) تم تفسيرها بالتغيرات في السيولة المحلية (**Liq1**) والسيولة المصرفية (**Liq2**)، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي، مما يعني أن (27%) من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم هي من متغيرات أخرى خارج النموذج.

2- اختبار فيشر: يبين لنا هذا الاختبار تفسير نموذج الانحدار المقدر وأثره بشكل عام، والذي نلاحظ بأنه مقبول ككل بدلالة معامل ($F = 20.77$) المحسوبة بمستوى معنوية يقدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهذا يعني أن السيولة المحلية والسيولة المصرفية تؤثران على معدل التضخم.

3- اختبار t: يبين لنا هذا الاختبار تفسير نموذج الانحدار المقدر على الصعيد الجزئي وأثر كل متغير على حده، ونلاحظ من النتائج أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لمعامل السيولة المحلية (Liq1) قدرت بـ (3.426) بمستوى معنوية قدر بـ (0.00375) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، وبذلك يمكن القول بأن هذا المتغير مقبول إحصائياً. بينما أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لمعامل السيولة المصرفية (Liq2) قدرت بـ (1.654) بمستوى معنوية قدر بـ (0.11894) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، وبذلك يمكن القول بأن هذا المتغير غير مقبول إحصائياً.

التفسير الاقتصادي: Economic Interpretation

بناءً على نتائج التقدير القياسي للنموذج نلاحظ بأن إشارة السيولة المحلية (liq1) جاءت موجبة، وهو معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار t عند مستوى ثقة 5%، بالإضافة إلى أنه معنوي اقتصادياً وهذا لتطابقه مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية موجبة مع معدل التضخم (Inf)، أي كلما زادت السيولة المحلية (liq1) بنسبة (1%) سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم (Inf) بـ (0.0005)، بينما جاءت إشارة السيولة المصرفية (liq2) سالبة، مما يبين لنا أنه غير معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار t عند مستوى ثقة (5%)، بالإضافة إلى أنه غير معنوي اقتصادياً وهذا لعدم تطابقه مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية موجبة بين السيولة ومعدل التضخم (Inf)، وبالرغم من ذلك كانت نتيجة هذا التقدير أنه كلما زادت السيولة المصرفية (liq2) بنسبة (1%) أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم (Inf) بـ (0.0003)، مما يدل على أن المصارف التجارية ظلت محتفظة بالسيولة المصرفية لديها بالرغم من ارتفاع نسبتها، وعدم توظيفها في الاستثمارات لانعدام اليقين وارتفاع درجة المخاطرة في ذلك.

تنقية النموذج: Refining the Regression

من خلال نتيجة تقديرات النموذج المتحصل عليها يتوجب تنقية هذا النموذج بالإبقاء فقط على متغير السيولة المحلية (liq1) لمعنويته، واستبعاد متغير السيولة المصرفية (liq2) لعدم معنويته وارتباطه العالي بمتغير السيولة المحلية.

النموذج الثاني: انحدار خطي بسيط بمكون السيولة المحلية

بناء وصياغة النموذج:

سيكون النموذج القياسي وفق معادلة الانحدار البسيط التالية:

$$(INF) = B_0 + B_1(Liq1) + U$$

تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

جدول (7) يبين مقدرات معاملات الانحدار بطريقة (OLS)

	Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t)
(Intercept)	-6.373	2.398	-2.658	0.0172
liq1	0.00026	0.000044	5.917	0.00004

جدول (8) معاملات التحديد وقيمة (D.W)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	Sig. F Change	
1	.828 ^a	.686	.667	5.84704	.686	35.016	.000	1.135

a. Predictors: (Constant), المحلية السيولة

b. Dependent Variable: التضخم

ومن نتائج جدول (7) و جدول (8)، يمكن كتابة الصيغة المقدره للنموذج كالتالي:

$$\text{Inf} = -6.373 + 0.00026(\text{Liq1})$$

$$t \quad (-2.658) \quad (5.917)$$

$$R^2 = 0.686 \quad R = 0.828 \quad F = 35.016 \quad D.W = 1.135 \quad \text{Sig} = 0.000$$

1- اختبار دلالة الانحدار ككل: يبين لنا الجدول (8) أن نموذج الانحدار المقدر مقبول ككل بدلالة معامل المحسوبة بمستوى معنوية يقدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين معدل التضخم (inf) والسيولة المحلية (liq1)، وأيضاً قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.686$)، وهذا يعني أن السيولة المحلية (liq1) لوحدها فسرت حوالي (69%) من التغير الكلي في معدل التضخم (inf).

2- اختبار دلالة معامل الانحدار: من نتائج جدول (7) المتعلقة بمعاملات انحدار النموذج كانت قيمة t المحسوبة بالنسبة لمعامل السيولة المحلية (liq1) قدرت بـ (5.917) بمستوى معنوية قدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، وبذلك يمكن القول بأن هذا المتغير مقبول إحصائياً، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي.

3- التفسير الاقتصادي: النموذج يشتمل فقط على مكون السيولة المحلية (liq1) كمتغير تفسيري والتي تمثل عرض النقود بالمعنى الواسع، وإن هذه السيولة المحلية (liq1) ترتبط بعلاقة قوية مع معدل التضخم، فالنظرية الاقتصادية اوضحت هذه العلاقة بأنها طردية موجبة أي كلما زادت السيولة المحلية زاد معدل التضخم (inf)، مما يعني في دراستنا ومن خلال النموذج الثاني للانحدار البسيط أنه كلما زادت السيولة المحلية (liq1) بنسبة

(1%) أدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم (inf) بـ (0.0003)، ونجده فسر ما يقارب (69%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، أمّا النسبة الباقية ما يقرب (31%) من التغيرات في معدل التضخم هي من متغيرات أخرى خارج النموذج.

الاستنتاجات

- 1- ارتفاع كبير ومستمر في السيولة المحلية ($liq1$)، حيث بلغت الزيادة في المتوسط 5.7 مليار دينار سنوياً، وذلك نتيجة للسياسة التوسعية في عرض النقود.
- 2- ارتفاع متزايد في السيولة المصرفية ($liq2$) خلال فترة الدراسة، حيث قدرت الزيادة في المتوسط 4.4 مليار دينار سنوياً، وهذا راجع إلى زيادة الانفاق العام للدولة، وقلة الفرص الاستثمارية المتاحة للمصارف التجارية.
- 3- ارتفاع معدلات التضخم (inf) بشكل متزايد في نهاية الفترة، وذلك لارتفاع أسعار كل السلع الأساسية، وازدياد المضاربة في السوق السوداء، وانخفاض قيمة الدينار الليبي بالأسواق الموازية.
- 4- عدم تطابق نتائج الاختبار الإحصائي مع منطقتي النظرية الاقتصادية من حيث وجود علاقة عكسية بين السيولة المصرفية ($liq2$) والتضخم (inf).
- 5- أظهر الاختبار الإحصائي وجود علاقة طردية بين السيولة المحلية ($liq1$) والتضخم (inf) والذي يوافق منطقتي النظرية الاقتصادية.
- 6- متغير السيولة المصرفية كانت علاقته قوية وموجبة بمكون السيولة المحلية ($liq1$)، لذا توجب استبعاده منعاً لمشكلة الاشتراك الخطي.
- 7- النموذج الثاني الانحدار البسيط بمكون السيولة المحلية ($liq1$) كان النموذج الأقرب لتمثيل أفضل علاقة انحداريه بين معدل التضخم (inf) والمكونات الأساسية.

التوصيات

- 1- العمل بشكل فاعل من قبل المصرف المركزي على ضبط مناسيب التضخم، لما له من دور كبير في الحفاظ على قيمة العملة، واستقرار أسعار السلع.
- 2- العمل في التأثير على السيولة المحلية (عرض النقود) وعدم تركه يتحدد وفقاً للسياسة المالية.
- 3- توفير الضمانات اللازمة للمصارف التجارية لتوظيف السيولة المصرفية في مجالات عديدة.

المراجع

- 1- أبو حمد، رضا صاحب، 2002، إدارة المصارف، مدخل تحليلي، الأردن.
- 2- الحاسية، ميلود جمعة، 1995، دور النقود والمصارف في الاقتصاد الليبي، بنغازي.
- 3- الشماع، خليل محمد حسن، 2002، أعداد ورقابة الموازنة المصرفية، الأكاديمية العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 4- العصار، رشاد، واخرون، 1991، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر

- 5- الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبدالرحمن، 2000، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الاردن.
- 6- الدليمي، خالد علي، 1998، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس، مصراتة.
- 7- النائلي، علاء حامد، 2017، السيولة واثرها في مؤشر الاستقرار الاقتصادي في العراق (2000-2015).
- 8- بديوي، ليلى مطوق، 2001، التقلبات في مستويات السيولة واثرها في التضخم.
- 9- خميس، عبید، 2016، تحليل وقياس العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي (1990-2014).
- 10- خضير، أسماء، 2013، تحليل معدلات التضخم في العراق، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد.
- 11- داود، حسام علي، 2013، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثالثة.
- 12- عبدالحميد، عبدالمطلب، 2007، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 13- عبدالله، عقيل جاسم، 1994، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي.
- 14- سعيد، عبدالسلام لفته، 2013، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، بغداد.
- 15- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2006.
- 16- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2013.
- 17- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2022.
- 18- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2024.